المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

جسر التنمية

الدول العربية وتنويع الصادرات

إعداد
د. محمد أمين لزعر

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والخامس والثلاثون - 2017
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2017

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويات

مقدمة 6

أولاً: اعتماد اقتصاد على الموارد الأولية: المخاطر والتحديات.....7

ثانياً: التنويع الاقتصادي: مفهوم وأهداف.....9

ثالثاً: تنويع الصادرات في الدول العربية: ضعف رغم الجهود المبذولة.....10

رابعاً: خاتمة.....21

المراجع 25

الدول العربية وتنويع الصادرات

إعداد د. محمد أمين لزعر

مقدمة

تمتلك العديد من دول العالم موارد طبيعية مهمة غالبا ما يشكّل البعض منها القطاع الرئيسي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وقد مكّنت هذه الموارد من توفير عائدات مالية كبيرة ساعدت العديد من البلدان على تمويل وإنجاز عدد مهم من المشاريع الإستثمارية. لكن بعض الدول اعتمدت بشكل شبه كلي على هذه الموارد وعائداتها المالية وخصّصت قسطا كبيرا منها للإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري، ودخلت بالتالي ضمن الأقطار المعروفة بـ «اقتصادات الريع" والتي تأثّرت بما يسمّى بـــ " المرض الهولندي".

وتنطبق هذه الخصائص على العديد من البلدان العربية والتي ترتبط تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير ببعض الموارد الطبيعية، والتي تمكنت من الحصول ولمدة طويلة على عائدات مالية مهمة أدت في كثير من الأحيان إلى تجاهل قطاعات إنتاجية كالزراعة أو الصناعة التحويلية. ويطرح حاليا الاعتماد الكبير على هذه الموارد تساؤلات حول جدوى الاستمرار في هذا النهج الذي يزيد من حدة تقلبات الاقتصاد ويُصعّب من التخطيط الاستراتيجي، وخاصة التحديات والمخاطر الناتجة عن الانخفاض الحاد لأسعار عدة موارد أولية، وأجواء عدم اليقين حول استمرار الركود الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى النمو الديموغرافي المرتفع في بعض الدول العربية وما له من تبعات وتحديات على مستوى التشغيل.

وبالنظر لأهمية صادرات المواد الأولية بالنسبة للعديد من الدول النامية والعربية والتي تعتمد عليها بشكل كبير في برامج الاستثمار وتمويل الواردات وتعزيز الاحتياطيات من النقد الأجنبي، تُطرح علامات استفهام حول استمرارية الموارد المالية التي توفّرها هذه الصادرات خاصة إذا كانت هذه المواد الأولية ستنضب على المدى القريب أو المتوسط، أو عرفت أسعارها انخفاضا حادّاً، ولفترة طويلة، أو شهد حجم الطّلب الخارجي عليها تراجعا كبيرا أو تقلّبات غير منتظمة، أو تم استبدالها، بفضل تطوّر البحث العلمي وتسارع الاختراعات، بمواد جديدة أقل كلفة أو أحسن جودة أو أكثر حفاظا على البيئة.

ولتفادي التأثير السلبي على الصادرات بسبب اعتماد الدول على قطاعات وموارد طبيعية محدودة ، كالطاقة (نفط، غاز، فحم، ....) أو المعادن (نحاس، حديد، ألمنيوم، ..) أو الزراعة، .... ، ولتجاوز المخاطر الناجمة عن الصّدمات المحتملة، من الطبيعي أن تعمل هذه الدول على تنويع القاعدة الإنتاجية، نظرا لدورها الكبير في تحديد هيكل الصادرات، والاهتمام

بقطاعات متعددة وتشجيع الاستثمار فيها. مما يؤدي إلى التنويع الاقتصادي، بصفة عامة، وتنويع الصادرات، بصفة خاصة.

في هذا الإطار، تقدم هذه الورقة تحليلاً لتنويع الصادرات مع تركيز خاص على الدول العربية ومدى نجاحها (أو إخفاقها) في تنويع صادراتها. من أجل ذلك، تقوم الورقة أولا بتسليط الضوء على المخاطر والتحديات الناتجة عن اعتماد بلد ما على الموارد الطبيعية وكيف يؤثر انخفاض أسعار مورد طبيعي أساسي على الاقتصاد. وثانياً، التعريف بالتنويع الاقتصادي وبأهدافه، وكذلك علاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وثالثاً، عرض وتحليل لأهم المؤشرات الخاصة بتنويع الصادرات في الدول العربية.

أولاً: اعتماد اقتصاد على الموارد الأولية: المخاطر والتحديات

لقد حبا الله العديد من دول العالم بعدة موارد وثروات طبيعية مهمة. وقد بلغ عددها 81 بلدا في عام 2011 تمثل ما نسبته 26% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين كان العدد 58 بلدا فقط في عام 1995 لم تنتج سوى 18% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[1]. وتتعدد أنواع هذه الموارد الطبيعية، فمنها ما هو متجدد كالماء والشمس والنبات، أو غير متجدد كالنفط والغاز والأملاح والعديد من المعادن الأخرى (الشكل رقم 1). وقد ساهمت هذه الموارد الطبيعية في خلق ثروات كبيرة وكان لها وقع مهم على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للعديد من البلدان.

الشكل رقم (1): الموارد الطبيعية المتجددة وغير متجددة

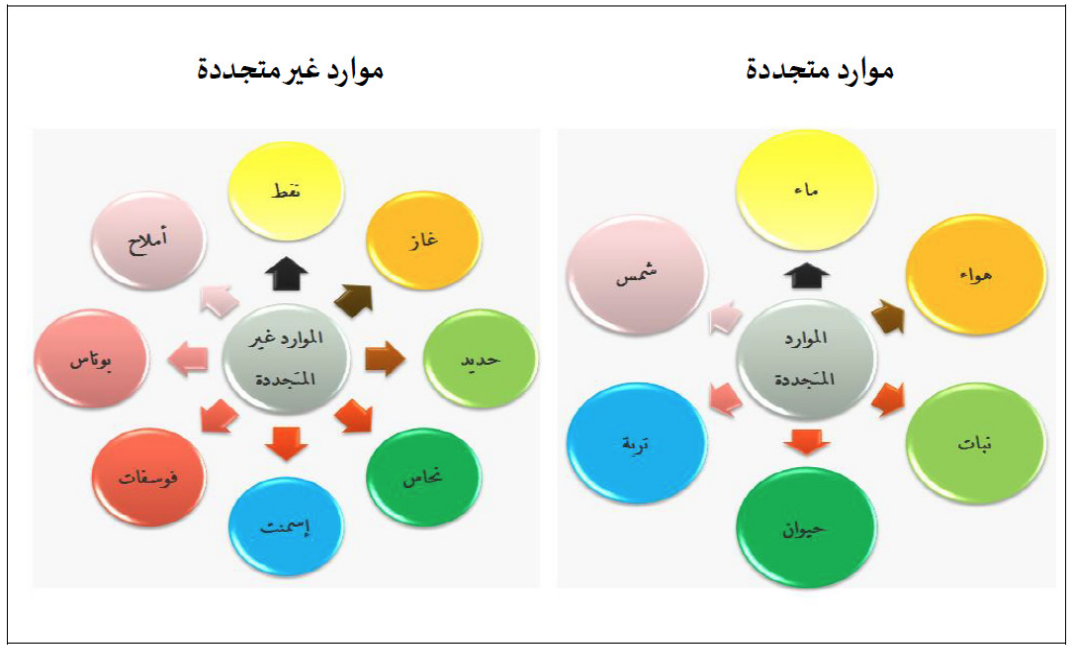

قامت عدة دول بتسخير عائدات الموارد الطبيعية في تطوير قطاعات أخرى للمساهمة في النمو الاقتصادي، مستغلة في ذلك الطفرة التي شهدتها هذه الموارد بتزامن مع ارتفاع أسعارها. في المقابل، لم تستغل بلدان أخرى هذه الطفرة في تنويع القاعدة الإنتاجية، والنتيجة أنه كلما تراجعت هذه الأسعار كلما شكل ذلك عبئاً كبيراً على النشاط الاقتصادي، ومالذلك من تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد قامت عدة دول بتسخير الموارد الطبيعية في تطوير قطاعات أخرى للمساهمة في النمو الاقتصادي، مستغلة في ذلك الطفرة التي شهدتها هذه الموارد بتزامن مع ارتفاع أسعارها على المستوى الدولي. في المقابل، لم تستغل بلدان أخرى هذه الطفرة في تنويع القاعدة الإنتاجية، بل رفعت من حجم الإنفاق الجاري من خلال الزيادة في أجور القطاع العام وفي دعم المواد الغذائية والطاقة. والنتيجة أنه كلما حصل تراجع كبير لأسعار هذه المواد الطبيعية كلما شكل ذلك عبئاً كبيراً على النشاط الاقتصادي وأرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية، وما لذلك من تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كيف يؤثر انخفاض أسعار مورد طبيعي أساسي على الاقتصاد؟

إن الاعتماد الكبير على أحد الموارد الطبيعية، كالطاقة (نفط، غاز، فحم، ....) أو المعادن (نحاس، حديد، ألمنيوم، ..) ...، يزيد من حدة تقلبات الاقتصاد. فكل انخفاض كبير، ولمدة طويلة، لأسعار المورد الرئيسي قد يؤزم وضعية الاقتصاد الكلي، لا سيما في القطاعات المالية والخارجية نظرا للاعتماد الكبير للإيرادات الضريبية والتصدير على هذه الأسعار (الشكل رقم 2).

الشكل رقم (2): تأثير تطوّر أسعار المورد الطبيعي الرئيسي على مكوّنات الاقتصاد الكلي

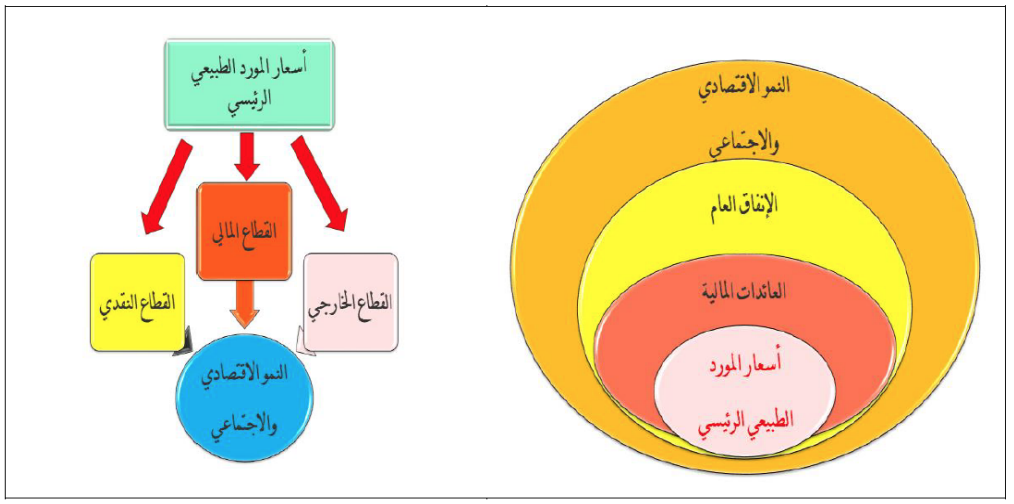

في غالب الأحيان، وكما هو الحال في العديد من الدول النفطية، يمثل المورد الطبيعي الرئيسي أبرز القطاعات سواء على مستوى التصدير أو العائدات المالية، ففي حالة حدوث انخفاض كبير ولفترة زمنية طويلة لأسعار هذا القطاع، تتراجع قيمة الصادرات، ويتأثر سلباً رصيد التجارة الخارجية (في حالة عدم تراجع الواردات). من جهتها تتأثر الإيرادات المالية كما هو الحال في جل الدول العربية المصدّرة للنفط والتي مثّل فيها هذا القطاع في عام 2014 (السنة التي سبقت التراجع الحاد لأسعار النفط) أكثر من 85 % من الإيرادات العامّة في كل من البحرين وعمان والسعودية والكويت وليبيا والعراق.

يتأثر القطاع النقدي بدوره بانخفاض أسعار المورد الطبيعي الرئيسي حيث تنخفض السيولة النقدية والذي قد يؤدي إلى سحب الودائع الحكومية في القطاع المصرفي مما يساهم في ارتفاع معدلات الفائدة على القروض، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص. وبشكل عام، يؤثر انخفاض حاد لأسعار الموارد الطبيعية الرئيسية سلبا على هذه المتغيرات وعلى الاقتصاد الكلي حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض في الاستثمار العام والخاص ويقلص من فرص التشغيل وما لذلك من تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: التنويع الاقتصادي: مفهوم وأهداف

تمثل المخاطر الناجمة عن اعتماد الدول على بعض الموارد الطبيعية تحديات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر التنويع أحد الحلول المهمة للتقليل أو الحد من "الاتكال" على مثل هذه الثروات الطبيعية لكونه عملية تنموية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وتحقيق أكبر عدد من مصادر الدخل من خلال خلق قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على خلق فرص العمل والرفع من مستوى الإنتاجية.

يُعرف التنويع على أنه الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة، أو نحو أسواق جديدة. وهو يعكس كذلك الرغبة في التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وتخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي وتعزيز صلات الترابط بين مختلف القطاعات.

ويُعرف التنويع أيضا على أنه الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة، أو نحو أسواق جديدة عوض الاعتماد على بعض المنتجات أو القطاعات أو الأسواق التقليدية. وهو يعكس كذلك الرغبة في التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وتخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي وتعزيز صلات الترابط بين مختلف القطاعات.

ويشكّل التنويع إحدى السياسات لإدارة المخاطر المالية، أي توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار، والنقد، والمعادن، والسلع الأساسية. أمّا في معناه البسيط، فهو «عدم

وضع البيض في سلة واحدة». فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة قد يُعرّض الاقتصاد لمخاطر تلك المصادر كما هو الحال حالياً في عدّة دول التي يرتكز إنتاجها وصادراتها وعائداتها المالية على المواد الأولية.

وبصفة عامّة، يُمكن تحديد عدّة أهداف رئيسية تدفع الدول إلى تنويع اقتصاداتها:

أولا، التقليل من نسبة المخاطر والأزمات والصّدمات الاقتصادية الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنّفط، والتقلّبات المناخية (الفيضانات، الجفاف، ...) بالنسبة للدول الزراعية، وتدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة على المستوى التجاري.

ثانيا، خلق معدلات نمو عالية على المدى الطويل وضمان استمراريتها من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات متعددة ومتنوعة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

ثالثا، توفير مصادر جديدة للدخل وللنقد الأجنبي ولموارد الميزانية العامة، وتقليص دور القطاع العام، وتمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتشجيعه على مواجهة المنافسة الكبيرة في الأسواق الداخلية والخارجية، ومسايرة ركب التطورات التكنولوجية المتسارعة.

ثالثاً: تنويع الصادرات في الدول العربية: ضعف رغم الجهود المبذولة

تعتمد اقتصادات العديد من الدول النامية والعربية بشكل كبير على صادرات المواد الأولية، والتي تلعب دورا هاما في تمويل الواردات وتسهم بشكل مباشر في الاستثمار والتشغيل والاحتياطيات الدولية والنمو الاقتصادي. في المقابل، قد تواجه هذه البلدان عدم انتظام لعائدات التصدير وتقلبات متكررة ارتباطا بصدمات اقتصادية، خاصة الخارجية، قد تتعرّض لها كانخفاض لأسعار هذه المواد الأولية أو تراجع الطلب العالمي.

وهنا تبرز أهمية تنويع الصادرات والذي عادة ما يعمل على تحقيق هدفين رئيسيين. يتعلّق الهدف الأول بتوزيع المنتجات على أكبر عدد من الأسواق على المستوى الدولي. أما الهدف الثاني فيعمل بالخصوص على تنويع وزيادة تصدير أكبر عدد من السّلع والخدمات أو رفع حجم حصص الشركاء التجاريين في الصادرات المحلية. من جانب آخر، يمكن أن يأخذ تنويع الصادرات أشكالا وأبعاداً مختلفة. فقد يتمثّل في شكل زيادة في حصص تصدير المنتجات الموجودة، أو في إضافة سلع وخدمات جديدة إلى محفظة التصدير، أو زيادة في عدد الشركاء التجاريين.

ويُعتبَر مؤشر هيرفندال – هيرشمان (Herfindahl-Hirshman Index) من أبرز

المؤشرات المعروفة والأكثر استعمالا في أدبيات تركّز (أو تنويع) الصادرات[2] والذي يعكس درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد قليل من المنتجات أو على فئة محدودة من الشركاء التجاريين. وهو يقيس مدى انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة في إجمالي صادراتها عن حصة كل الدول من تلك السلع في الصادرات العالمية. ويتراوح المؤشر بين 0 و1، بحيث كلّما اقترب من 1 كلّما قلّت درجة تنوّع الصادرات لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات و / أو على عدد محدود من أسواق التصدير.

وحسب آخر تقرير للتجارة العالمية للمنظمة العالمية للتجارة، انخفضت قيمة هذا المؤشر لدى العديد من الدول (المؤشر بلغ أقل من 0,4 في حوالي 80 % من البلدان) خاصة من فئة الدخل الكبير حيث أصبحت صادراتها أكثر تنوعا (الشكل رقم 3). وتتمركز البلدان الأكثر تنوعا أساساً في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. في المقابل، تنتمي معظم الدول الأقل تنويعا إلى مجموعة البلدان النامية، وتكون في كثير من الحالات غنية بالموارد الطبيعية (الكونغو، تشيلي، موزامبيق، ...).

الشكل رقم (3): تنويع الصادرات على مستوى العالم

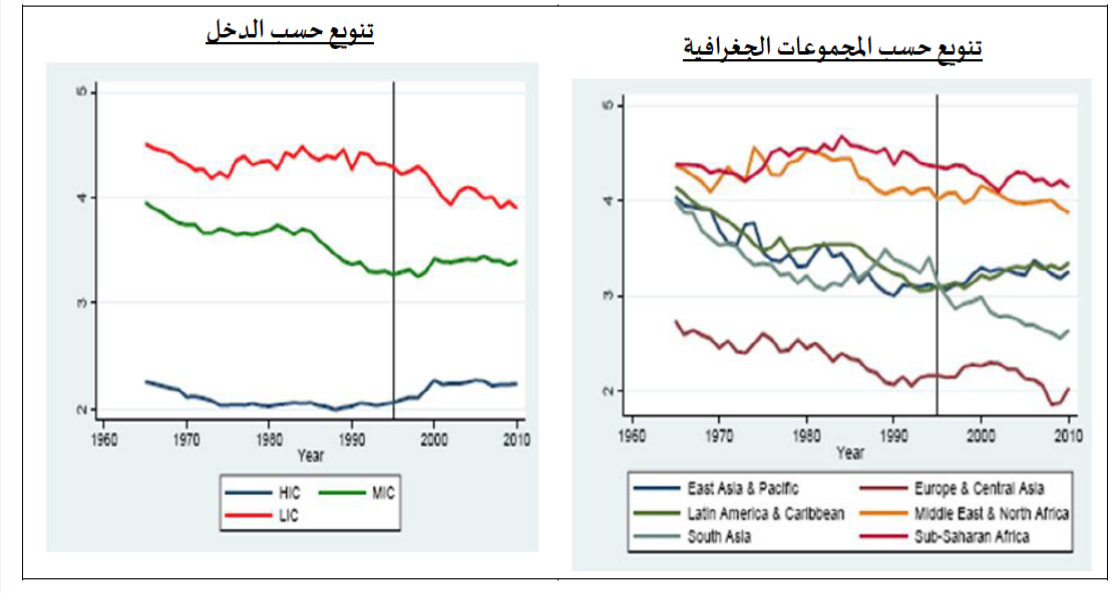

LIC : دول ذات دخل منخفض. MIC : دول ذات دخل متوسط. HIC : دول ذات دخل مرتفع.

المصدر: Economic Diversification in Low-Income countries: Stylized Facts and Macroeconomic Implications - IMF 2014

ويُطرح السؤال حول موقع الدول العربية في خريطة تنويع الصادرات، وكيف كان تطورها، خاصة مقارنة مع بعض الدول الناشئة. وسيحاول الجزء التالي الإجابة على هذه التساؤلات وكذلك عن تمكّن البلدان التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على الثروات الطبيعية من تخفيض نسبة اعتمادها على هذه الموارد ومدى تحوّلها نحو

قطاعات إنتاجية متنوعة وذات قيمة مضافة أكبر.

حصة المواد الأولية في الصادرات: تباين بين البلدان العربية

تتباين الدول العربية على مستوى تقليل اعتماد صادراتها على المواد الأولية والذي قد يعكس نوعية الجهود المبذولة لتنويع اقتصاداتها وتقليص الدور الكبير لهذه المواد في نشاطها الاقتصادي. فخلال الفترة ما بين 2000 و 2015 شهدت مصر انخفاضا ملحوظاً لحصة المواد الأولية في الصادرات، لكن تبقى مع ذلك مرتفعة (نحو 50%). وسُجّل كذلك بعض الانخفاض في لبنان والمغرب لتبلغ حصة هذه المواد حوالي ثلث الصادرات. في المقابل، استقرت هذه الحصة خلال هذه الفترة في تونس والأردن لتمثل ربع الصادرات (الشكل رقم 4). ولا تزال موريتانيا واليمن من بين الدول التي تهيمن المواد الأولية على صادراتها (أكثر من 80%). في المقابل، وعلى مستوى بعض الدول الناشئة، يلاحظ انخفاض مساهمة هذه المواد في صادرات الصين واستقرارها في كوريا الجنوبية، وتسجيل بعض الارتفاع خاصة في ماليزيا خاصة بسبب ارتفاع حصة القطاع الزراعي في هذا البلد.

الشكل رقم (4): حصة المواد الأولية في إجمالي الصادرات

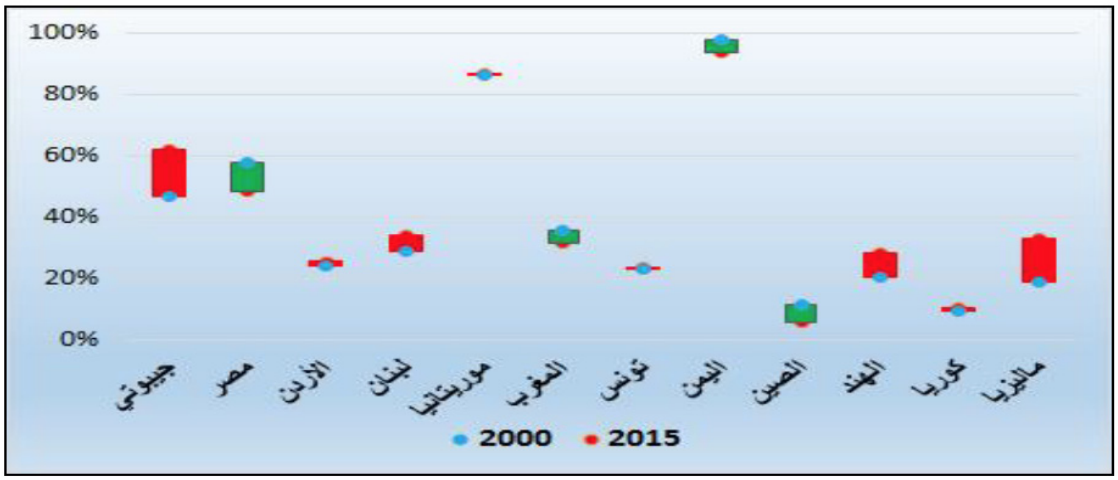

مصدر البيانات: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

أما بالنسبة للدول العربية المصدّرة للنفط، والتي تشكّل هذه المادة بصفة عامة نسبة عالية من مواردها الطبيعية، فقد عرف البعض منها انخفاضاً متواصلاً لحصّة هذا القطاع في إجمالي الصادرات (الشكل رقم 5)، خاصة الامارات بمعدل انخفاض سنوي بنحو 4% خلال الفترة 2000-2015، ثم سلطنة عمان (2,1%) والسعودية (1,5%)، والبحرين (1,7)، فيما لا يزال النفط يهيمن على أكثر من 90% من الصادرات في الجزائر والعراق. وعلى سبيل المقارنة، شهدت بعض الدول المصدّرة للنفط ارتفاعا لمساهمة هذا القطاع في إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة، بالخصوص روسيا وكازاخستان وأذربيجان.

الشكل رقم (5): حصة النفط في إجمالي الصادرات (%)

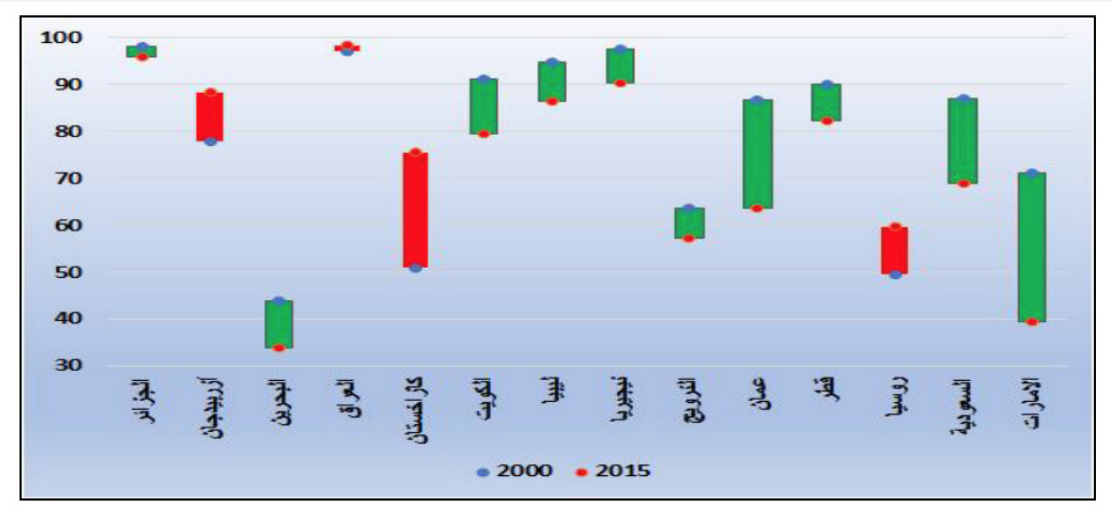

مصدر البيانات: أونكتاد.

تطوّر عدد المنتجات المصدّرَة وعدد الأسواق الخارجية: تركّز كبير في عدد مهم من الدول بالخصوص على مستوى المنتجات

خلص المؤشر السابق إلى تباين بين الدول العربية فيما يخص اعتماد صادراتها على المواد الأولية، حيث تنخفض حصة الموارد الطبيعية في صادرات البعض منها وترتفع في البعض الآخر. لكن، هل يشيرذلك إلى تنوّع في الصادرات؟ فقد يكون تراجع حصة الموارد الطبيعية ناتج أساسا عن انخفاض كبير لأسعارها، كما هو الحال للنفط منذ أواخر عام 2014، أو للكمية المصدّرة بسبب تراجع للطلب الخارجي. كما قد يكون ارتفاع الأسعار أو الكمية المصدّرة وراء زيادة هذه الحصة. ويبقى بالتالي هذا المؤشر غير كافٍ لوحده لتقييم مستوى تنويع الصادرات، مما يستدعي تحليل مؤشرات أخرى قد تعكس بشكل أوضح مدى تنويع البلدان العربية لمنتجاتها التصديرية.

في هذا الإطار، وعند تحليل عدد المنتجات المصدّرَة وعدد الأسواق الشريكة[3]، يتضح بأن دولا كالصومال وجيبوتي واليمن وموريتانيا وليبيا والعراق والسودان تشهد تركزا كبيرا على مستوى عدد الأسواق والمنتجات التصديرية، في حين تتميز كل من السعودية ومصر وتونس والمغرب وبالخصوص الامارات بتنويع أكبر في هذا المجال. وتبقى الصين بالإضافة إلى الهند وكوريا الجنوبية من بين البلدان الناشئة الأكثر تنويعا سواء على مستوى المنتجات أو الأسواق التصديرية (الشكل رقم 6).

الشكل رقم (6): عدد المنتجات المصدّرَة والأسواق الشريكة (2014)

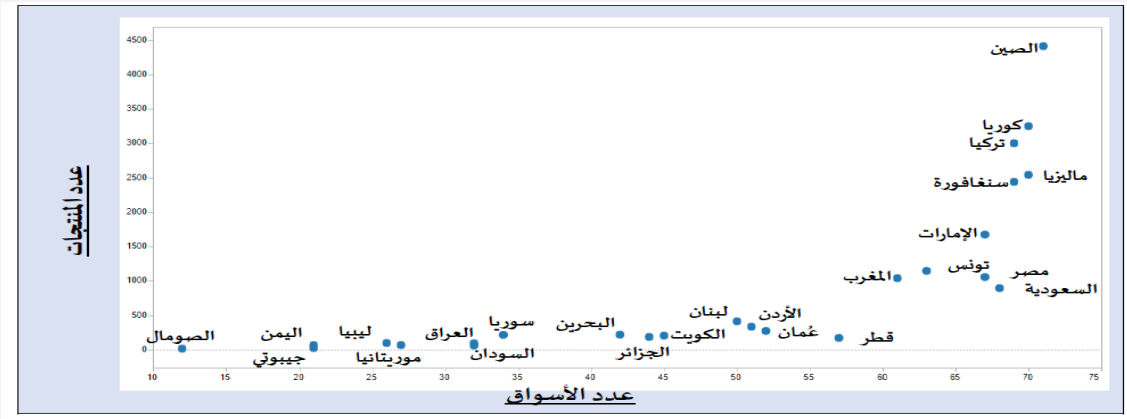

مصدر البيانات: البنك الدولي (World Integrated Trade Solution).

مؤشر تنويع الصادرات: حصيلة وملاحظات منهجية

يُعتبَر مؤشر التنويع هيرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirshman diversification Index) من أبرز المؤشرات المعروفة والأكثر استعمالا في أدبيات تنويع الصادرات[4]. وهو يبين مدى اختلاف وتنوّع (أو تشابه) صادرات بلد معيّن عن صادرات العالم[5]. ويتراوح بين 0 (تنوّع كبير) و 1 (تركّز عال).

ويتبيّن من خلال تحليل تطوّر هذا المؤشر (الشكل رقم 7 وجدول الملحق رقم 1) عدة ملاحظات:

- بالرغم من انخفاضه في عدة دول، لا يقل مؤشر تنويع الصادرات عن 0,5 في كافة الدول العربية (باستثناء الامارات).
- تسجّل بعض الدول النفطية كعمان والبحرين وبالخصوص الإمارات تنويعا متزايدا للصادرات والتي أصبحت أقل ارتباطا، مقارنة بباقي الدول الأخرى، بمبيعات الهيدروكربونات. وقد ركّز التنويع بالأساس على قطاع الخدمات (السياحة، والنقل، والخدمات المالية، ...).
- تعتبر تونس ومصر أبرز الدول التي عرفت تنويعا متزايدا ومتناميا للصادرات قبل تسجيل تراجع، متأثرة بالأوضاع السياسية والأمنية وانعكاساتها على الاقتصاد بصفة عامة والاستثمار والتصدير بصفة خاصة.
- بالرغم من الجهود المبذولة فإن الدول العربية لا تزال بعيدة عن مستوى بعض البلدان الناشئة مثل كوريا، وماليزيا، والصين.

شكل رقم (7): تطور مؤشر تنويع الصادرات في الدول العربية النفطية

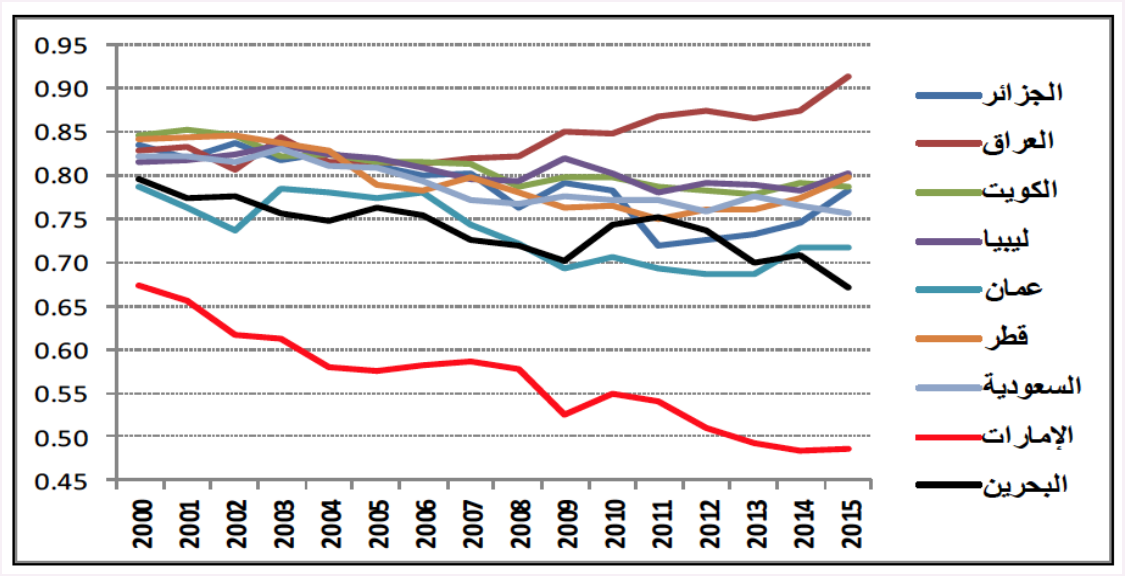

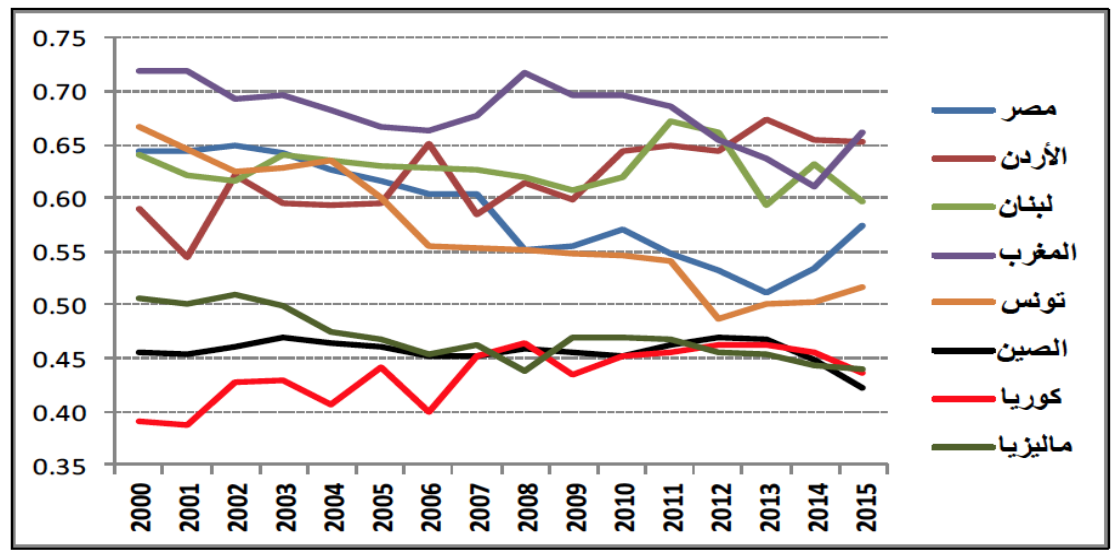

مصدر البيانات: أونكتاد.

بالرغم من أهمية مؤشر هيرفندال-هيرشمان إلا أنه يثير بعض الملاحظات. فهو يُرجّح بشكل كبير المنتجات التي تمثل نسبة هامة من إجمالي الصادرات، ولا يوفر معلومات عن نوعية الصادرات (أولية، مصنعة، إعادة تصدير، ...)، ولا عن محتواها التقني والتكنولوجي.

بالرغم من أهمية مؤشر هيرفندال-هيرشمان وكونه يصدر عن الأونكتاد[6] التي تضم قاعدة بيانات كبيرة تحصي الصادرات حسب الدول والسلع ولعدة سنوات، إلا أنه يثير بعض الملاحظات. فهو يجسد وزن كل قطاع من إجمالي الصادرات، ويعتبر بلدا أكثر تنوعا (تركزا) عندما يقل (يزيد) اعتماد صادراته على عدد محدود (كبير) من السلع. أيضا، وبالنظر لطريقة حسابه (شكل تربيعي، Quadratic form)، فهو يُرجّح بشكل كبير المنتجات التي تمثل نسبة هامة من إجمالي الصادرات، وبخاصة الصادرات الرئيسية[7]. ويكون أقل تأثراً بظهور منتجات تصديرية جديدة. كذلك، لا يوفر المؤشر معلومات عن نوعية الصادرات (أولية، مصنعة، إعادة تصدير، ...)، ولا عن محتواها التقني والتكنولوجي، وبالتالي لا يُمكّن من تحليل ديناميكية الصادرات. ولتجاوز هذه النواقص، تم اللجوء إلى بعض المؤشرات والتي قد تعطي فكرة أوضح عن نوعية وجودة الصادرات في البلدان العربية، أبرزها نسبة الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات، والمحتوى التكنولوجي لهذه الصادرات.

جودة الصادرات العربية : تحسّن طفيف في بعض الدول على مستوى مساهمة الصناعة التحويلية والمحتوى التقني والتكنولوجي

يتبيّن مرّة أخرى بأن الدول التي أشارت المؤشرات السالفة أنها تعرف بعض التنويع الاقتصادي هي نفسها التي تشهد تحسناً على مستوى مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات (وانخفاضاً لحصة المواد الأولية)، كالإمارات والبحرين بالنسبة للدول النفطية، أو استقراراً لهذه الحصة والتي تتجاوز 60% كما هو الحال في تونس والأردن والمغرب بالنسبة للدول غير نفطية (الشكل رقم 8 وجدول الملحق رقم 2).

الشكل رقم (8): حصة الصناعات التحويلية في صادرات الدول العربية النفطية

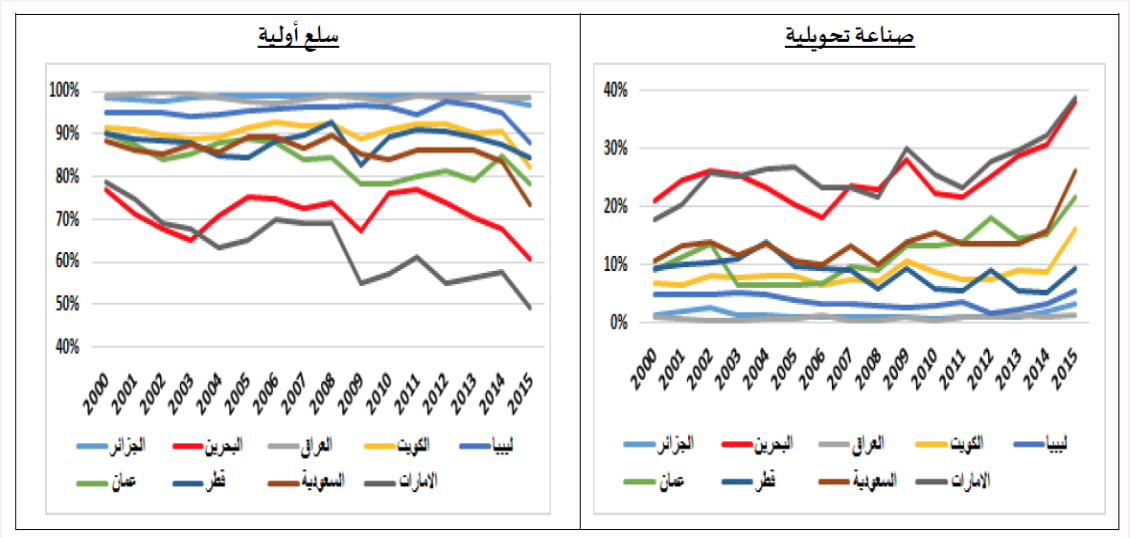

الدول العربية غير نفطية

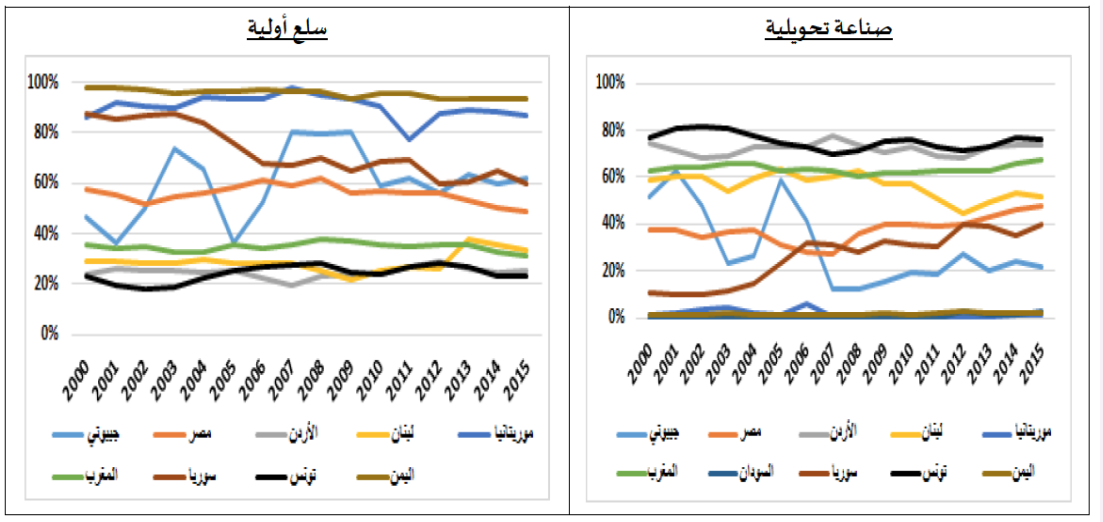

مصدر البيانات: اونكتاد.

أما على مستوى المحتوى التقني والتكنولوجي للصادرات[8]، يتضح بأن أغلب الدول العربية تشهد ضعفا كبيرا، خاصة إذا ما تمت المقارنة مع دول ناشئة مثل كوريا. ولعل أبرز ملاحظة هي النسبة الكبيرة التي تمثلها المنتجات الأولية (وقود ومعادن، ...) في الدول النفطية والتي، باستثناء الامارات (30%)، تتراوح ما بين 60%و 73% من إجمالي الصادرات في عام 2015 (الشكل رقم 9). عكس ذلك، تبرز تونس (47%) والمغرب (44%) والأردن (30%) بمنتجات تصديرية من فئة التكنولوجيا المتوسطة والعالية، في الوقت الذي تبقى الامارات الأبرز على مستوى الدول النفطية (22 %) متبوعة بقطر (11%) مقابل 73% في كوريا.

وتتميّز تونس والمغرب بالخصوص لكون صادراتهما تتضمّن قطع غيار ومكونات السلع الكهربائية والإلكترونية، أو بعض الآلات والمعدات ووسائل النقل، أو بعض المنتجات الصيدلانية والمنتجات الكيماوية المتنوعة والأسمدة. في حين أن المنتجات الأولية تتكوّن بالخصوص من غزل النسيج والأقمشة والملابس أو بعض المواد الغذائية.

الشكل رقم (9): التصنيف التكنولوجي للصادرات (2015)

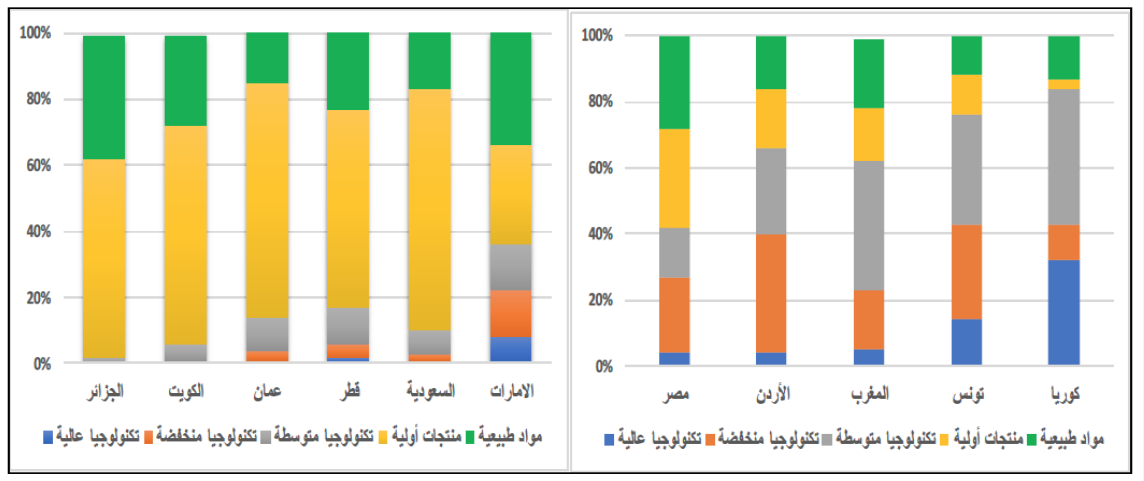

مصدر البيانات: البنك الدولي (World Integrated Trade Solution).

تطرح الجودة الكبيرة لصادرات بعض الدول العربية عدة استفهامات، خاصة بالنظر إلى عدم تمكنها من إنجاز نمو اقتصادي كبير كالذي حققته بلدان لا تتوفر على موارد طبيعية مهمة. ويدفع هذا إلى محاولة معرفة نوعية تخصص الدول العربية وهل صادراتها خاصة ذات القيمة العالية هي سلع منتجة محلياً، أم ناتجة فقط عن عملية تجميع أو عن إعادة تصدير بعض السلع.

مع ذلك، تطرح الجودة الكبيرة لصادرات بعض الدول العربية عدة استفهامات، خاصة بالنظر إلى عدم تمكنها من إنجاز نمو اقتصادي كبير كالذي حققته دول لا تتوفر على موارد طبيعية مهمة. ويدفع هذا إلى محاولة معرفة نوعية تخصص الدول العربية على المستوى التجاري وهل صادراتها خاصة ذات القيمة العالية هي سلع منتجة محلياً، أم ناتجة فقط عن عملية تجميع أو عن إعادة تصدير سلع دون أن تعرف أي تغيير، والتي في هذه الحالة لا تدخل في نطاق عملية التنويع[9].

تخصّص التجارة السلعية العربية: حصة كبيرة للمواد الأولية وضعف المساهمة في سلاسل القيمة العالمية

يقيس مؤشر تخصّص التجارة السلعية (Merchandise trade Trade specialization index) درجة تخصّص الدول في الإنتاج / الاستهلاك للبضائع عن طريق التجارة. فهو يقارن بين صافي تدفق السلع (الصادرات - الواردات) ومجموع تدفق السلع (الصادرات + الواردات)، حيث يتراوح بين -1 و 1. ويدل مؤشر إيجابي لبلد في منتج ما على صافي صادرات وبالتالي تخصّص في إنتاج هذه السّلعة، في حين تشير قيمة سلبية إلى كون البلد يستورد أكثر مما يصدّر هذا المنتج.

ويتضح من خلال تحليل هذا المؤشّر بأنّ دولاً كالإمارات والبحرين، المتقدّمة على مستوى التنويع حسب المؤشرات السابقة، تتخصّص في بعض المنتجات الأولية (الشكل رقم 10) وتُعيد تصدير العديد من المواد المُصنّعة والغذائية المستورة. وتشكّل هذه السّلع خاصة المصنّعة ثُلث قيمة صادرات الإمارات الإجمالية، يضم حوالي 70% منها الآلات والمعدات الكهربائية، والآلات والأجهزة الميكانيكية، واللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة. أمّا البحرين فتمثل إعادة التصدير نحو 12% من مجموع الصادرات (60% موجّهة إلى السعودية)، أغلبها مكوّن من الآلات والمعدات الكهربائية، والآلات والأجهزة الميكانيكية، والسيارات (جيب)، وسفن نقل البضائع والأشخاص، ...

الشكل رقم (10): مؤشر تخصّص التجارة السلعية في بعض الدول العربية_

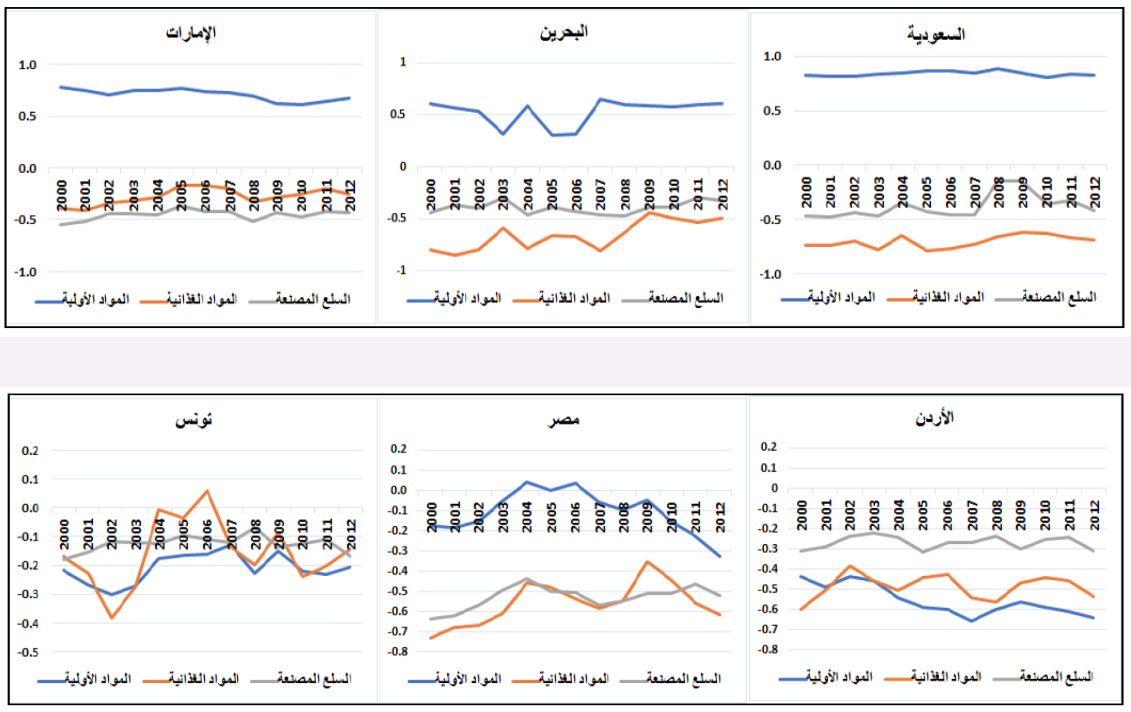

مصدر البيانات: أونكتاد.

تتخصّص أغلب الأقطار العربية في إنتاج وتصدير المواد الأولية، فيما تستورد العديد من المواد المُصنّعة والتي تقوم بعض الدول بإعادة تصديرها دون أن يكون لها نصيب في عملية الإنتاج وخلق القيمة المضافة. كما أن مساهمتها في سلاسل القيمة العالمية تعدّ بصفة عامة ضعيفة ولا تزال في بداية عملية الاندماج نسبة إلى وضعها التقني والتكنولوجي ولكون صادراتها تغلب عليها المواد الأولية.

وبصفة عامة، يبيّن هذا المؤشّر بأنّ أغلب الأقطار العربية تتخصّص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، فيما تستورد العديد من المواد المُصنّعة والتي تقوم بعض الدول بإعادة تصديرها دون أن يكون لها نصيب في عملية الإنتاج وخلق القيمة المضافة. في هذا الإطار، وبالرغم من الانفتاح التجاري والتكاليف المنخفضة في العديد من الدول العربية فإن مساهمتها في سلاسل القيمة العالمية (Global value chain) تعدّ بصفة عامة ضعيفة ولا تزال في بداية عملية الاندماج نسبة إلى وضعها التقني والتكنولوجي ولكون صادراتها تغلب عليها المواد الأولية. ففي أغلب الدول المصدّرة للنفط، لا تزال المواد النفطية تهيمن على الإنتاج والصادرات وبالتالي فإن عمق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية و/ أو سرعة الانضمام هذه الدول إلى شبكات سلاسل التوريد هي ضعيفة نسبيا[11].

أما في باقي الدول العربية، فإن بروز البعض من حيث المساهمة في سلاسل القيمة المضافة (كتونس والمغرب ومصر والأردن، على مستوى الملابس الجاهزة، والمغرب وتونس على مستوى صنع السيارات والمعدات الإلكترونية)، فهي تقتصر عادة على خلق قيمة مضافة ضعيفة لكونها متخصصة إجمالاً في أنشطة تتمثل في الحياكة والخياطة (الألبسة) أو في التجميع (صنع السيارات والمعدات الإلكترونية) لصالح شركات أجنبية. وتبقى هذه المساهمة الضعيفة لهذه الدول في سلاسل القيمة المضافة مرتكزة أساسا على ميزة نسبية تتمثل في تكاليف منخفضة على مستوى الأجور أو الموقع الجغرافي المتميز، إضافة إلى الإنفتاح التجاري وتوقيع اتفاقيات تجارية ثنائية إقليمية كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي[12].

هيمنة التنويع المكثّف مقارنة بالتنويع الموسّع

قد تشير بعض المؤشرات إلى تنويع مستمر للصادرات لكنها لا تحدد هل يتعلق الأمر بمنتجات جديدة أو دخول أسواق خارجية جديدة أم فقط زيادة في تصدير المنتجات الموجودة إلى نفس الأسواق القائمة. لمعرفة ذلك، تم تحليل تطور الصادرات من خلال سبعة مؤشرات جزئية. تمثل المؤشرات الثلاث الأولى "الهامش المكثّف لتنويع الصادرات" (Intensive export diversification) والتي تعكس أداء صادرات المنتجات الموجودة في الأسواق القائمة، هل عرفت ارتفاعا (1)، أم انخفاض (2)، أم انقراض (3). أما "الهامش

الموسّع لتنويع الصادرات" (Extensive export diversification) فيتكوّن من أربعة مؤشرات: إدخال منتجات جديدة في الأسواق الجديدة (4) أو في الأسواق القائمة (5)، أو نفاذ المنتجات الموجودة في الأسواق الجديدة (6)، أو تنويع لهذه المنتجات في الأسواق القائمة (7).

وتبرز عدة ملاحظات مهمة عند تحليل هذه المؤشرات لبعض الدول العربية (التي تتوفر على بيانات) ما بين عامي 2002 و 2015:

- أولاً، تطور الصادرات في أغلب هذه الدول، نفطية أو غيرنفطية، هو نتيجة أساسية لتصدير مكثّف سواء فيما يخص المنتجات أو الأسواق التقليدية.
- ثانياً، التصدير المكثّف يتركّز بدوره وبصفة كبيرة على زيادة في تصدير المنتجات الموجودة إلى نفس الأسواق التقليدية.
- ثالثا، بالإضافة إلى قلّة وضعف التصدير الموسّع، فإنه يشمل غالباً زيادة في تسويق المنتجات الجديدة في الأسواق القائمة كما هو الحال خاصة في البحرين وعمان والسعودية وكذلك في بعض الدول غير النفطية كالمغرب وتونس (الشكل رقم 11 والملحق رقم 3).

رابعاً: خاتمة

لا شك أن الموارد الطبيعية هي نعمة بالنسبة للدول التي تحسن استغلالها وتستثمر عائداتها في مشاريع استثمارية إنمائية ذات جدوى اقتصادية واجتماعية، وفي نفس الوقت تعمل على عدم إغفال أو تهميش لباقي القطاعات الإنتاجية. وقد تكون في المقابل نقمة على البلدان التي تعتمد عليها بشكل كبير وتوجّه أغلب عائداتها نحو الإنفاق الجاري (زيادة في الدعم، والأجور، ...) وبالموازاة مع ذلك تهمّش باقي القطاعات كالزراعة والصناعة التحويلية.

وقد أبرزت هذه الورقة بعض المخاطر والتحديات التي تواجه البلدان التي تهيمن على اقتصاداتها الموارد الطبيعية، وأوضحت بالتالي أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي أو تجاوز المخاطر الناجمة عن الصّدمات المحتملة كانخفاض حاد لأسعار هذه الموارد أو تراجع كبير للطلب عليها. وقد ركّزت هذه الورقة بالأساس على الدول العربية، خاصة التي تتوفّر على موارد طبيعية كبيرة، وتحليل بعض المؤشرات الخاصة بتنويع الصادرات في هذه الدول.

ويتضح بشكل عام بأن تنويع الصادرات لا يزال لم يصل إلى المستوى المطلوب في أغلب الدول العربية، ولا تزال بعيدة عن المستوى الذي حققته العديد من اقتصادات البلدان الناشئة. فبالرغم من الخطط الاستراتيجية التي وضعتها جل الدول والتي تتضمن التنويع الاقتصادي، بالخصوص على مستوى الصادرات، كأحد الأهداف الرئيسية، إلا أن قلة فقط شهدت بعض النجاح وتمكنت من تحقيق بعض التطوّر بتحوّلها من إنتاج وتصدير عدة مواد أولية إلى إنتاج وتصدير منتجات تصنيعية متنوعة وذات قيمة مضافة.

الشكل رقم (11): تطوّر الصادرات: الهامش المكثّف والموسّع (2002-2015)

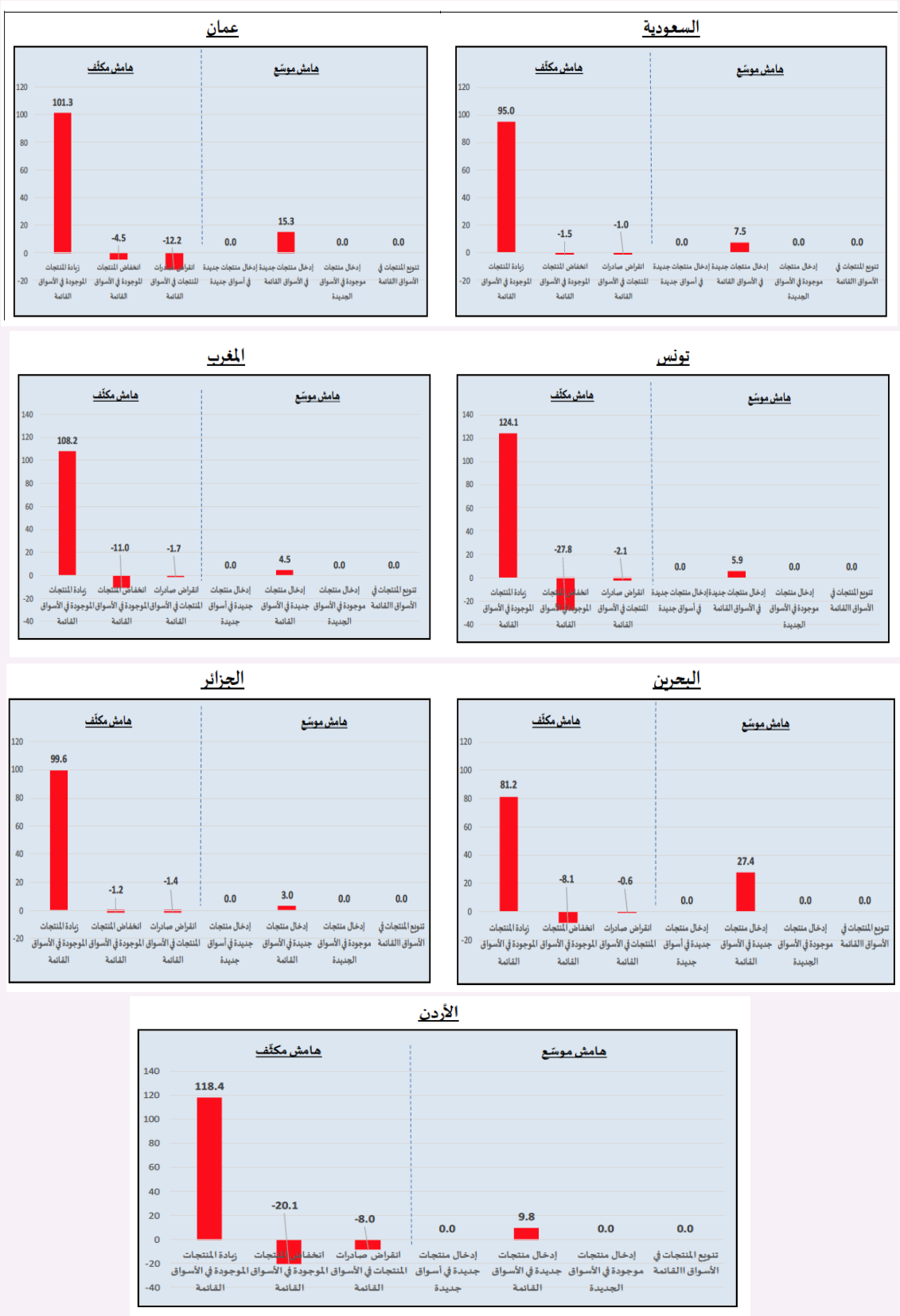

مصدر البيانات: البنك الدولي (World Integrated Trade Solution).

وقد استطاعت أيضا الدول التي نجحت في إنجاز تحولات اقتصادية مهمة تنمية صناعات ذات الصلة بالنفط ومشتقاته مثل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة والمعادن وبعض الصناعات التحويلية الأخرى. كما أحرزت بعض الدول الأخرى تقدماً ملحوظاً في تنمية قطاعات خدمية مثل القطاع المالي والسياحي والتجاري.

لكن مع ذلك، لا تزال الصناعات الأولية والاستخراجية تهيمن على العديد من الاقتصادات وصادراتها، مقابل حصة ضعيفة للصناعات التحويلية، ولا زالت أغلب الدول تؤسس ميزتها النسبية على الموارد الطبيعية كالنفط ومشتقاته، أو المنتجات المعدنية الأخرى كالغاز، أو المواد الغذائية أو النسيج والألبسة، وفي أحسن الأحوال بعض الصناعات التحويلية والتي غالبا ما تتمحور حول تجميع للمنتجات، مستغلة في ذلك الأجور المنخفضة لليد العاملة المحلية. ولا زالت كذلك جل الدول تعاني من عدم قدرة القاعدة الإنتاجية على توفير عرض متنوع وبالكمية والنوعية والتنافسية المطلوبة، خاصة المواد الوسيطة والتي تحتوي على تكنولوجيا متوسطة أو عالية.

وقد ازداد مؤخرا الوعي بأهمية التنويع الاقتصادي وأصبح أحد الأهداف الرئيسية لعدة خطط استراتيجية، على سبيل المثال رؤية 2030 في كل من السعودية والبحرين وقطر، والكويت (2035) وعمان (2040). لكن نجاحه يبقى رهينا بتحليل دقيق ومفصّل للمحددات وللعوامل التي تحد من تنويع القاعدة الإنتاجية وخلق منتجات تنافسية ذات قيمة مضافة كبيرة، خاصة في قطاع الصناعات التحويلية. وقد تتمحور هذه العوامل حول عدة جوانب رئيسية كالإطار المؤسسي، أو الاقتصاد الكلي، أو بيئة الأعمال، أو البنية التحتية، أو المستوى التعليمي والبحث العلمي، ...

ويبقى الأهم، بعد التعرّف على أبرز العوامل المؤثرة وتحديد الأولويات، هو وضع التوصيات المتخذة في هذا الإطار حيز التنفيذ. كما يجب من جهة أخرى أن تأخذ سياسات تنويع الصادرات، بصفة خاصة، والتنويع الاقتصادي، بصفة عامة، طابع "الاستمرارية" وليس "الظرفية" وأن لا تكون فقط ردود فعل استثنائية وإجراءات مؤقتة بعد كل صدمة اقتصادية سرعان ما تنجلي وتتبخّر بعد "هدوء العاصفة".

الهوامش

(1) Reverse the Resource Curse: Maximizing the Potential of Resource-Driven Economies. McKinsey and Company. 2013

(2) يتم احتساب المؤشرات كالتالي: مؤشر التنويع $Dj = \frac{\sum_i |hij - hi|}{2}$ مؤشر التركز: $Cj = \sqrt{\sum \left[xi / Xt \right]^2}$

Dj: مؤشر تنويع البلد j. Cj: مؤشر تركز البلد j.

hij: حصة السلعة i من جملة صادرات البلد j. xi: حصة السلعة i من صادرات البلد j.

hi: حصة السلعة i من جملة صادرات العالم. Xt: الصادرات الإجمالية للبلد j

(3) يتم احتساب عدد الأسواق إذا تم تصدير منتج واحد على الأقل إلى تلك الأسواق في السنة المحددة بقيمة تجارية لا تقل عن 10,000 دولار. ويتم احتساب المنتج إذا تم تصديره إلى وجهة واحدة على الأقل في السنة المحددة بقيمة لا تقل عن 10,000 دولار.

(4) إلى جانب كل من مؤشرات جيني، ثيل،... (Gini, Theil, ...).

(5) يتم احتساب المؤشرات كالتالي: مؤشر التنويع $Dj = \frac{\sum_i |hij - hi|}{2}$ مؤشر التركز: $Cj = \sqrt{\sum \left[xi / Xt \right]^2}$

Dj: مؤشر تنويع البلد j. Cj: مؤشر تركز البلد j.

hij: حصة السلعة i من جملة صادرات البلد j. xi: حصة السلعة i من صادرات البلد j.

hi: حصة السلعة i من جملة صادرات العالم. Xt: الصادرات الإجمالية للبلد j

(6) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

(7) في بلد حيث يمثل النفط 86% من الصادرات، يفسر تطور مؤشر Herfindahl-Hirshman إلى حدود 99.7% بصادراته النفطية. وبالتالي، قد تؤدي تغيرات أسعار النفط إلى تغيرات كبيرة في المؤشر، والتي قد تفسَّر خطأً على أنها تنويع.

(8) تم الأخذ بالاعتبار خمس فئات وهي: التكنولوجيا العالية، والتكنولوجيا المتوسطة، والتكنولوجيا المنخفضة، بالإضافة إلى المنتجات الأولية، والمواد الطبيعية (Lall). ويمكّن هذا المؤشر من تحليل مساهمة التكنولوجيا في تطوّر مكوّنات سلة صادرات بلد ما على مدى السنين (تم تعريف الفئات على مستوى التصنيف الدولي الموحد للتجارة -3 (Standard International Trade Classification، Rev.3)).

(9) عادة ما تنتشر عملية إعادة التصدير بشكل خاص في البلدان الساحلية والتي تتوفر على منصات لوجستية كبيرة (هونغ كونغ، سنغافورة،...). للإشارة، قد يعرف المؤشر عن وجود إعادة التصدير والتجميع كثيفة العمالة من منتجات التكنولوجيا الفائقة المنجزة في البلدان ذات الأجور المنخفضة.

(10) التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي. 2016.

(11) : تعتبر التلفزيونات الملونة والأسلاك الكهربائية للسيارات من أبرز صادرات تونس من المنتجات الإلكترونية. لكن نحو 90% من أجهزة التلفزيون الملونة تصدر إلى فرنسا، في حين أن 31% من مجموعة الأسلاك الكهربائية تصدر إلى بولندا (المصدر: World Integrated Trade Solution).

المراجع العربية

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي. الامارات العربية المتحدة . 2016.

قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

قاعدة بيانات البنك الدولي: World Integrated Trade Solution (WITS).

المراجع الانجليزية

Commodity price Swings and Commodity Exporters- chp 4 - IMF - April 2012.

Reverse the Resource Curse: Maximizing the Potential of Resource-Driven Economies. McKinsey and Company. 2013

Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries- IMF- WP. May 2016.

Economic Diversification in Low-Income Countries: Stylized Facts and Macroeconomic Implications. Papageorgiou and Nikola Spatafora. IMF 2014.

“Export Quality in Developing Countries”. Henn, C., C. Papageorgiou, and N. Spatafora, IMF Working Paper 13/108. 2013.

ملاحق

ملحق 1 : تطور مؤشر تنويع الصادرات

دول نفطية	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0.83	0.81	0.81	0.87	0.83	0.84	0.82	0.84	0.82	0.83	0.81	0.80	0.80	0.76	0.79	0.78	0.72	0.73	0.73	0.75	0.78
البحرين	0.76	0.75	0.75	0.78	0.78	0.79	0.77	0.78	0.76	0.75	0.76	0.75	0.73	0.72	0.70	0.74	0.75	0.74	0.70	0.71	0.67
العراق	0.72	0.67	0.74	0.79	0.82	0.83	0.83	0.81	0.84	0.82	0.82	0.81	0.82	0.82	0.85	0.85	0.87	0.88	0.86	0.88	0.91
الكويت	0.84	0.85	0.84	0.83	0.86	0.85	0.85	0.85	0.82	0.82	0.82	0.81	0.81	0.79	0.80	0.80	0.79	0.78	0.78	0.79	0.79
ليبيا	0.82	0.80	0.80	0.80	0.82	0.81	0.82	0.82	0.83	0.82	0.82	0.81	0.80	0.79	0.82	0.80	0.78	0.79	0.79	0.78	0.80
عمان	0.76	0.73	0.74	0.71	0.74	0.79	0.76	0.74	0.79	0.78	0.77	0.78	0.74	0.72	0.69	0.71	0.69	0.69	0.69	0.72	0.72
قطر	0.83	0.82	0.83	0.84	0.85	0.84	0.84	0.85	0.84	0.83	0.79	0.78	0.80	0.78	0.76	0.77	0.75	0.76	0.76	0.77	0.80
السعودية	0.83	0.82	0.79	0.80	0.82	0.82	0.82	0.81	0.83	0.81	0.81	0.79	0.77	0.77	0.78	0.77	0.77	0.76	0.78	0.77	0.76
الإمارات	0.70	0.71	0.67	0.65	0.65	0.67	0.66	0.62	0.61	0.58	0.58	0.58	0.59	0.58	0.53	0.55	0.54	0.51	0.49	0.48	0.48
دول غيرنفطية																					
مصر	0.70	0.70	0.67	0.69	0.68	0.64	0.64	0.65	0.64	0.63	0.62	0.60	0.60	0.55	0.55	0.57	0.55	0.53	0.51	0.53	0.57
الأردن	0.68	0.72	0.65	0.72	0.61	0.59	0.54	0.62	0.60	0.59	0.59	0.65	0.59	0.61	0.60	0.64	0.65	0.64	0.67	0.66	0.65
لبنان	0.59	0.60	0.60	0.59	0.63	0.64	0.62	0.62	0.64	0.64	0.63	0.63	0.63	0.62	0.61	0.62	0.67	0.66	0.59	0.63	0.60
المغرب	0.73	0.71	0.71	0.73	0.74	0.72	0.72	0.69	0.70	0.68	0.67	0.66	0.68	0.72	0.70	0.70	0.69	0.65	0.64	0.61	0.66
سوريا	0.79	0.81	0.80	0.78	0.78	0.78	0.76	0.77	0.77	0.73	0.67	0.68	0.65	0.60	0.61	0.63	0.60	0.63	0.65	0.70	0.66
تونس	0.68	0.66	0.67	0.68	0.68	0.67	0.65	0.63	0.63	0.64	0.60	0.56	0.55	0.55	0.55	0.55	0.54	0.49	0.50	0.50	0.52
البرازيل	0.52	0.52	0.52	0.52	0.52	0.51	0.48	0.49	0.49	0.49	0.48	0.47	0.46	0.47	0.51	0.52	0.52	0.51	0.55	0.54	0.55
الصين	0.48	0.47	0.47	0.46	0.46	0.46	0.45	0.46	0.47	0.46	0.46	0.45	0.45	0.46	0.46	0.45	0.46	0.47	0.47	0.45	0.42
كوريا	0.41	0.41	0.41	0.40	0.38	0.39	0.39	0.43	0.43	0.41	0.44	0.40	0.45	0.46	0.43	0.45	0.45	0.46	0.46	0.46	0.44
ماليزيا	0.52	0.51	0.51	0.52	0.53	0.51	0.50	0.51	0.50	0.47	0.47	0.45	0.46	0.44	0.47	0.47	0.47	0.46	0.45	0.44	0.44

مصدر البيانات: أونكتاد.

ملحق 2: حصة السلع التحويلية والأولية في صادرات الدول العربية

دول نفطية	السلع الأولية															
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	98.6%	98.1%	97.5%	98.7%	98.8%	99.0%	98.9%	99.1%	98.9%	99.1%	99.2%	99.1%	99.1%	99.1%	98.1%	96.9%
البحرين	77.0%	71.2%	67.8%	65.2%	71.0%	75.2%	74.8%	72.7%	74.1%	67.5%	76.2%	77.2%	74.1%	70.5%	67.8%	60.6%
العراق	98.9%	99.4%	99.7%	99.5%	98.6%	97.4%	97.3%	98.1%	99.1%	98.4%	97.8%	98.8%	98.3%	98.6%	98.5%	98.5%
الكويت	91.6%	91.2%	89.7%	88.7%	89.5%	91.7%	92.7%	91.8%	92.2%	88.9%	91.2%	92.6%	92.4%	90.4%	90.8%	82.4%
ليبيا	95.1%	95.0%	94.9%	94.3%	94.4%	95.6%	95.9%	96.3%	96.4%	96.6%	96.5%	94.8%	97.5%	97.0%	95.1%	87.9%
عمان	90.2%	87.5%	83.9%	85.4%	87.9%	88.8%	88.2%	84.1%	84.5%	78.4%	78.4%	80.2%	81.5%	79.0%	84.8%	78.2%
قطر	90.1%	89.1%	88.4%	87.8%	85.0%	84.5%	88.4%	89.8%	92.7%	82.7%	89.2%	91.1%	90.7%	89.3%	87.6%	84.3%
السعودية	88.6%	86.1%	85.3%	87.6%	86.0%	89.1%	89.4%	86.6%	89.5%	85.5%	84.2%	86.4%	86.4%	86.1%	83.7%	73.4%
الامارات	79.0%	74.9%	69.0%	67.7%	63.4%	65.2%	69.8%	69.3%	69.2%	55.3%	57.0%	61.2%	55.0%	56.3%	57.7%	49.3%
دول نفطية	السلع الصناعية															
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	1.4%	1.9%	2.5%	1.3%	1.2%	1.0%	1.1%	0.9%	1.0%	0.9%	0.8%	0.9%	0.9%	0.9%	1.9%	3.1%
البحرين	20.9%	24.6%	26.1%	25.6%	23.3%	20.5%	18.0%	23.5%	22.8%	28.1%	22.4%	21.8%	25.2%	28.9%	30.8%	38.1%
العراق	1.1%	0.6%	0.3%	0.5%	0.5%	0.8%	1.4%	0.5%	0.3%	0.9%	0.5%	0.9%	1.0%	1.2%	1.1%	1.1%
الكويت	6.7%	6.6%	8.2%	7.7%	7.9%	8.1%	6.5%	7.6%	7.0%	10.7%	8.7%	7.4%	7.5%	8.9%	8.9%	16.0%
ليبيا	4.9%	4.8%	4.9%	5.1%	4.9%	3.9%	3.2%	3.1%	3.0%	2.6%	2.8%	3.5%	1.8%	2.2%	3.1%	5.5%
عمان	9.1%	11.4%	13.4%	6.5%	6.4%	6.4%	6.9%	9.6%	9.1%	13.1%	13.3%	13.9%	18.2%	14.6%	15.1%	21.6%
قطر	9.2%	10.0%	10.4%	11.0%	13.9%	9.8%	9.5%	9.1%	5.7%	9.3%	5.8%	5.4%	8.9%	5.6%	5.0%	9.4%
السعودية	10.8%	13.1%	13.9%	11.8%	13.5%	10.6%	10.1%	13.1%	10.1%	13.8%	15.6%	13.4%	13.4%	13.7%	16.0%	26.1%
الامارات	17.8%	20.3%	25.7%	25.3%	26.5%	26.8%	23.3%	23.3%	21.6%	30.1%	25.4%	23.2%	27.9%	29.6%	32.2%	38.7%

مصدر البيانات: أونكتاد.

يتبع...

دول غير نفطية	السلع الأولية															
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
جيبوتي	46.8%	36.1%	50.2%	73.4%	65.8%	36.3%	52.5%	80.7%	79.7%	80.2%	59.5%	62.0%	56.3%	63.7%	60.1%	61.8%
مصر	57.6%	55.3%	51.5%	54.9%	56.1%	58.4%	61.0%	59.0%	62.1%	56.1%	56.8%	56.4%	55.9%	53.2%	50.5%	48.5%
الأردن	24.2%	26.5%	25.1%	25.4%	25.1%	25.3%	22.6%	19.9%	23.3%	23.8%	23.7%	27.0%	29.3%	26.0%	25.0%	25.4%
لبنان	28.9%	28.9%	28.2%	28.5%	29.5%	28.5%	28.1%	28.1%	25.7%	21.5%	25.7%	27.2%	26.1%	37.7%	35.5%	33.9%
موريتانيا	86.1%	92.2%	90.5%	90.0%	93.9%	93.4%	93.6%	97.6%	95.0%	93.7%	90.9%	77.1%	87.9%	88.9%	88.1%	86.9%
المغرب	35.9%	34.4%	34.6%	32.9%	32.7%	35.5%	34.6%	35.9%	37.9%	37.1%	35.9%	35.0%	35.7%	35.6%	32.7%	31.4%
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	47.8%	74.6%	71.5%	83.3%
سوريا	88.0%	85.1%	87.1%	87.3%	84.0%	75.9%	67.8%	67.4%	70.4%	64.8%	68.4%	69.2%	60.1%	60.4%	64.6%	59.7%
تونس	23.0%	19.2%	18.2%	19.1%	22.4%	25.1%	26.7%	27.6%	28.4%	24.6%	24.0%	26.8%	28.3%	26.9%	23.1%	23.5%
اليمن	97.9%	98.0%	97.0%	95.5%	96.3%	96.8%	97.1%	96.6%	96.8%	93.8%	95.7%	95.8%	93.7%	93.6%	93.6%	93.6%
دول غير نفطية	السلع الصناعية															
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
جيبوتي	52.0%	62.9%	47.6%	23.3%	26.2%	58.6%	41.6%	12.2%	12.1%	15.6%	19.5%	18.6%	27.4%	20.3%	23.8%	22.2%
مصر	37.5%	37.5%	34.5%	36.7%	37.2%	31.4%	28.4%	27.7%	35.9%	39.6%	40.0%	39.1%	39.7%	43.4%	46.2%	47.7%
الأردن	74.2%	71.5%	68.2%	68.7%	72.7%	73.0%	73.2%	77.9%	73.6%	70.9%	73.0%	69.1%	68.1%	73.2%	74.0%	73.5%
لبنان	58.9%	60.5%	60.5%	54.2%	59.9%	63.4%	59.0%	60.7%	63.1%	57.6%	57.4%	50.6%	44.3%	49.6%	53.2%	51.6%
موريتانيا	1.4%	2.0%	3.5%	4.1%	2.3%	1.5%	6.3%	0.8%	1.1%	0.5%	0.4%	0.7%	0.6%	0.7%	1.4%	1.7%
المغرب	62.9%	64.3%	64.0%	65.6%	65.6%	62.6%	63.7%	62.8%	60.4%	61.7%	61.9%	62.7%	62.8%	63.0%	66.0%	67.2%
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3.0%	1.4%	1.7%	2.7%
سوريا	10.6%	9.9%	10.1%	11.7%	14.4%	23.3%	32.0%	31.5%	27.9%	33.2%	31.5%	30.7%	39.7%	39.4%	35.3%	40.1%
تونس	76.9%	80.7%	81.3%	80.8%	77.5%	74.9%	73.3%	69.8%	71.6%	75.4%	76.0%	73.2%	71.3%	73.1%	76.9%	76.5%
اليمن	1.7%	1.4%	1.4%	2.3%	1.5%	1.4%	1.3%	1.5%	1.6%	2.1%	1.7%	2.3%	2.8%	2.2%	2.5%	2.3%

مصدر البيانات: أونكتاد.

ملحق 3: تطوّر وتنويع الصادرات: الهامش المكثّف والموسّع (2002-2015)

		السعودية	عمان	الأردن	تونس	المغرب	البحرين	الجزائر
هامش مكثّف	زيادة المنتجات الموجودة في الأسواق القائمة	95.0	101.3	118.4	124.1	108.2	81.2	99.6
	انخفاض المنتجات الموجودة في الأسواق القائمة	-1.5	-4.5	-20.1	-27.8	-11.0	-8.1	-1.2
	انقراض صادرات المنتجات في الأسواق القائمة	-1.0	-12.2	-8.0	-2.1	-1.7	-0.6	-1.4
هامش موسّع	إدخال منتجات جديدة في أسواق جديدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	إدخال منتجات جديدة في الأسواق القائمة	7.5	15.3	9.8	5.9	4.5	27.4	3.0
	إدخال منتجات موجودة في الأسواق الجديدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	تنويع المنتجات في الأسواق االقائمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:		
الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجادب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: